14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 15 أغسطس 2009 م - العدد (14561) السنة الحادية و الأربعون

لليمن لا لعلي عبدالله صالح

مراهنات خاسرة على مشاريع انقلابية

(4)

من نافل القول إن أحزاب المعارضة تتوزع على تنويعات مختلفة أبرزها أحزاب المعارضة المنضوية في إطار (اللقاء المشترك) وأحزاب المعارضة المنضوية في تحالف مواز مع الحزب الحاكم، بالإضافة إلى حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» وحزب التجمع اليمني الوحدوي، وهما حزبان معارضان لا ينضويان ضمن أي من التكتلين المشار اليهما آنفاً ، لكنهما يشتركان في خطاب نقدي ذي أبعاد ليبرالية عامة يضع كلا من هذين الحزبين على مسافة مفتوحة بين (السلطة والمعارضة) !!

وإذا استبعدنا التحالف القائم بين الحزب الحاكم مع بعض أحزاب المعارضة ، وهو تحالف يفتقر إلى هوية واضحة وخطاب سياسي وإعلامي محدد المعالم والأبعاد والأهداف، بوسعنا القول إنّ الخطاب السياسي والإعلامي لتحالف أحزاب المعارضة المنضوية في إطار(اللقاء المشترك) يُعد الأكثر حضوراً والأقوى صوتاً في معارضة الحزب الحاكم، ناهيك عن حضوره الملموس في مجلس النواب بنسبة لا بأس بها من المقاعد البرلمانية التي فازت بها أحزاب (اللقاء المشترك) في انتخابات 2003م، كما تتمتع هذه الأحزاب بحضور صاخب في الساحة الإعلامية من خلال ترسانة من الصحف الحزبية والمواقع الإليكترونية التي تديرها وتنطلق باسمها إلى جانب عدد من الصحف المستقلة التي تحظى بدعم وتمويل من هذه الأحزاب والشركات المملوكة باسم قادة بارزين فيها.

أحمد الحبيشي

وبالنظر إلى الدور القيادي لحزب التجمع اليمني للإصلاح في إطار تكتل (اللقاء المشترك) بوصفه أكبر أحزاب المعارضة والقائد الميداني والمحرك والممول الأساسي لنشاط وحراك تكتل (اللقاء المشترك)، فإنّ الإمكانات المالية والقدرات اللوجيستية التي يمتلكها هذا الحزب بوصفه الواجهة العلنية للتنظيم السري للإخوان المسلمين في اليمن، تعتبر رصيداً احتياطياً لمختلف المناشط السياسية والإعلامية والتعبوية لأحزاب (اللقاء المشترك) التي يقودها حزب (الإصلاح)، حيث يدير هذا الحزب عدداً من الاستثمارات والشركات التجارية، كما يستحوذ في الوقت نفسه على موارد عدد كبير من الجمعيات الخيرية التي تنشط في مجال جمع التبرعات تحت يافطات إنسانية مثل رعاية اليتامى والفقراء، ويافطات سياسية مثل دعم المجاهدين في فلسطين وأفغانستان وباكستان ولبنان والصومال والعراق والفلبين والشيشان ـ وأخيرا الصين ــ بالإضافة إلى حرص حزب (الإصلاح) على توظيف أعضائه وأنصاره من خطباء وأئمة المساجد ومدراء مدارس تحفيظ القرآن لدعم نشاطه الحزبي والتعبوي، واستثمار خطب الجمعة لأغراض الدعاية الحزبية ومهاجمة سياسات الحزب الحاكم وحكومته، بذريعة أنّ من حق خطباء وأئمة المساجد ممارسة ما يسمى ((النقد البناء)) بحسب تعبير مموه أطلقه القاضي حمود الهتار بعد شهرين من تعيينه وزيرا للاوقاف عام 2006 م !!!

> ▯ حزب التجمع اليمني للإصلاح كان أول من بادر إلى إثارة ما تسمى (القضية الجنوبية) وإعادة الاعتبار لدور قادة الحزب الاشتراكي في صنع الوحدة، عبر تصريحات مثيرة للجدل أطلقها الأستاذ محمد قحطان والشيخ حميد الأحمر أثناء زيارة قام بها الأول لعدن والثاني للضالع في مطلع عام 2007م، تدشيناً لمرحلة جديدة من التجاذبات والاستقطابات السياسية والحزبية التي تميزت هذه المرة باندفاع خطير نحو المراهنة على خيارات انقلابية مجهولة العواقب.

وما من شك في إنّ الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب (اللقاء المشترك) استهدف تحقيق مكاسب وأهداف سياسية وحزبية خلال المحطات الانتخابية (1997 – 2003 – 2006م)، حيث كان هذا الخطاب يسعى إلى إضعاف الحزب الحاكم، وتشويه صورته داخلياً وخارجياً، وصولاً إلى رسم صورة سوداء وقاتمة للواقع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال إنتاج وإعادة انتاج طائفة تقليدية من الاتهامات النمطية لحكومة المؤتمر الشعبي العام، وأبرزها اتهامها بالعجز وعدم الجدية في مكافحة الإرهاب والفساد والفقر، إلى جانب اتهامها بممارسة القمع والاستبداد وتضييق مساحة الديمقراطية، وهو ما درجت أحزاب «اللقاء المشترك» على تسويقه في المؤتمرات والأحاديث الصحفية واللقاءات السياسية مع ممثلي السلك الدبلوماسي الأجنبي والمنظمات غير الحكومية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك المقالات والتناولات المختلفة التي اعتادت على نشرها صحف (اللقاء المشترك) وأخواتها بصورة دائمة.

بيد أنّ الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب (اللقاء المشترك) أفرط في تسويق عدد من المطالب التي تنطوي على اتهامات مباشرة وغير مباشرة للحزب الحاكم على هامش المحاور الأساسية السالف ذكرها، بهدف تقديم صورة مشوّهة للعملية الديمقراطية الجارية في البلاد، على النقيض من الصورة الإيجابية التي يقدمها الخطاب السياسي والإعلامي للحزب الحاكم.

والحال أنّ هذا الخطاب المعارض حرص في كل محطة انتخابية على شحن محاوره الأساسية بطاقة إضافية من المفردات والمطالب مثل تحييد الوظيفة العامة والمال العام والإعلام الرسمي، ثم يرتفع سقف هذه المطالب تدريجياً بعد كل فشل يلحق بهذه الأحزاب في المحطات الانتخابية المختلفة، وما يترتب على ذلك من عجز عن تحقيق النتائج التي تسمح لها بالإنفراد في الحكم أو المشاركة فيه، حيث يلجأ الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب (اللقاء المشترك) إلى المطالبة بتوسيع المشاركة السياسية في إدارة شؤون الحكم بعيداً عن صندوق الاقتراع، والإفراط في التحذير من خطورة إنفراد حزب الغالبية بتشكيل حكومة يستطيع من خلالها تطبيق برنامجه الانتخابي الذي حاز على غالبية أصوات الناخبين في مختلف المحطات الانتخابية السابقة.

ثمّة مؤشرات تدل بوضوح على أنّ أحزاب (اللقاء المشترك) تبدي ميولاً قوية لاستخدام بعض الآليات المدنية التي تتيحها العملية الديمقراطية لإثبات وجودها في الحياة السياسية، وتجاوز الخسائر التي تلحق بها على صعيد الممارسة الواقعية بعد كل محطة انتخابية، كتجسيد عملي لإصرارها على الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بكل السبل الممكنة. وتتجلى هذه الميكانيزمات في المعارك اليومية التي تحرص أحزاب (اللقاء المشترك) على خوضها ضد الحزب الحاكم في الفترات الفاصلة بين المواسم الانتخابية.

ولئن كانت هذه الميكانيزمات تأخذ مداها عبر التدرب على مهارات الاستيلاء على منظمات المجتمع المدني، وتحضير الشارع وتحويله إلى ساحة مفتوحة وساخنة لخوض معارك يومية ومتواصلة بهدف إنهاك وإضعاف الحزب الحاكم ومنع حكومته عن تنفيذ برنامجه الانتخابي، واستخدام مختلف الأساليب والضغوط لجره إلى هذه المعارك اليومية بهدف إفشاله وتجريده من ثقة ناخبيه، فإنّ ذلك ينعكس أيضاً على الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب (اللقاء المشترك) التي تسعى – تحت ضغط حساباتها التكتيكية وأهدافها الإستراتيجية – إلى تصعيد هذا الخطاب باتجاه تأزيم الوضع السياسي في البلاد ، والسعي الى حصره داخل زوايا حادة وضيقة، على نحو ما حدث ويحدث منذ فوز الحزب الحاكم بأغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام 2003م، والانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006م.

يزيد من حدة الخطاب السياسي المعارض شعوره بالخيبة من صدمة الفشل في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي أصابت أحزاب «اللقاء المشترك» بعد أن راهنت على فوز محقق، الأمر الذي كشف النقاب عن خلل خطير في طريقة قراءة هذه الأحزاب للواقع، وعجزها عن التكيف مع مفاعيله وامتلاك ناصية تغييره. مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المشهد السياسي الراهن ينطوي على مفاعيل وميول متناقضة منذ انتهاء المباراة الساخنة التي خاضتها كافة الأحزاب والقوى السياسية في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي تمت في أجواء ديمقراطية غير مسبوقة من حيث الشفافية والتنافس والتعددية والنزاهة والمشاركة الواسعة للناخبين أفراداً وجماعات، ثم أسفرت بعد ذلك عن فوز ساحق للبرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام في انتخابات الرئاسة، والبرنامج الانتخابي لمرشحيه في انتخابات المجالس المحلية.

مما له دلالة عميقة أنّ أحزاب (اللقاء المشترك) هددت بعد فشلها في تلك الانتخابات باللجوء إلى الشارع، ثمّ تظاهرت بالتراجع عن خطتها التي لم يكن المُناخ ملائماً لنجاحها، خصوصا وأن الحزب الحاكم – بما هو خصمها اللدود – كان ولا يزال محتفظاً بلياقته وديناميكية حضوره بين ناخبيه الذين كانوا ــ ولا يزالون ــ يمتلكون طاقة دفع قوية لدعمه ومناصرته. بيد أن مفاعيل المشهد السياسي الراهن أبرزت إصرار أحزاب (اللقاء المشترك) على اللجوء إلى الشارع كخيار أخير دونه السقوط المريع، وذلك من خلال نجاحها النسبي في الاستيلاء على مقدرات بعض منظمات المجتمع المدني بوسائل تكتيكية مختلفة، والانخراط في برامج نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بواسطة عدد من المنظمات والهيئات الأجنبية غير الحكومية.

بوسعنا القول إنّ أحزاب (اللقاء المشترك) تراهن على توظيف هذه الأدوات جنباً إلى جنب مع تسخير ماكنتها الإعلامية التي تضم ترسانة من الصحف والمواقع الإليكترونية الحزبية وشبه المستقلة والجمعيات الخيرية وخطباء وأئمة بعض المساجد، لتجديد خطابها السياسي والإعلامي وتحويله إلى طاقة دفع لحراك سياسي يتعاطى مع قضايا جديدة لم يسبق طرحها في المحطات الانتخابية السابقة.

بدأ هذا الحراك يتعاطى في بادئ الأمر مع قضايا من نوعٍ جديد ، بدءاً باتهام الأطر الدستورية والمنظومة القانونية للنظام السياسي بإنكار مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وتقنين التمييز ضد المرأة، وانتهاءً بنقد الأسس التي قام عليها النظام السياسي الديمقراطي التعددي بعد تحقيق وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً في الثاني والعشرين من مايو 1990م، وما ينطوي عليه هذا النقد من تسويق لفكرة إصابة النظام القائم بعجز بنيوي لا يؤهله لإدارة شؤون الحكم وبناء دولة وطنية ديمقراطية حديثة وموحدة يتمتع المواطنون في ظلها بحقوق المواطنة المتساوية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

على هذا الطريق بدأ الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب المعارضة تسويق عدد من الرسائل متعددة الأبعاد إلى الداخل والخارج عبر مواقعها الإليكترونية وصحفها الحزبية بهدف توسيع دائرة المعارضة تمهيداً لدق طبول المواجهة بكل الاتجاهات. ولوحظ أنّ هذه الرسائل تميَّزت هذه المرة بطرح قضايا حقوقية ومطلبية تنطوي على ما يشبه الإدانة للأطر الدستورية والقانونية للدولة، وإثبات عجزها عن بناء دولة وطنية ديمقراطية موحدة لمواطنين أحرار متساوين في الحقوق والواجبات.

المثير للدهشة أنّ صحف أحزاب (اللقاء المشترك) وأخواتها أبدت خلال النصف الأول من عام 2007م ــ وهو العام الذي دشن فيه ما يسمى الحراك الجنوبي ظهوره العلني ــ اهتماماً ملحوظاً بنقد التعديلات الدستورية التي تمت بعد حرب صيف 1994م لجهة شطب المواد التي كانت تنص على المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات أمام القانون، وتحول دون وجود أساس دستوري لتقنين التمييز ضد المرأة على نحو ما جرى من تعديلات لبعض القوانين بعد الحرب، وهي التعديلات التي أصبحت اليوم تشكل عبئاً ثقيلاً على النظام السياسي، وتشويها جارحاً لصورة الوحدة ومعانيها، وبالقدر ذاته أبدت صحف (اللقاء المشترك) وأخواتها اهتماماً ملحوظاً بالدعوة لإعادة الاعتبار إلى هذه المواد التي كان يتضمنها دستور دولة الوحدة، والتأكيد على أنّ الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في ظل دستور لا ينص على المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، ويوفر غطاءً دستوريا لتقنين التمييز ضد المرأة .

اللافت للنظر أنّ الحراك السياسي لأحزاب (اللقاء المشترك) اتجه بعد إثارة مسألة خلو الدستور من ضمانات الاعتراف بحقوق المواطنة المتساوية، إلى دخول مناطق رمادية وزوايا حادة ابتداءً بإثارة قضية الوحدة وظروف تحقيقها والمشاكل الناجمة عن أزمة 1993م وحرب صيف 1994م، مروراً بنزول بعض قيادات (اللقاء المشترك) إلى المحافظات الجنوبية في زيارات ميدانية تناولت الإشادة والتذكير بدور قيادة الشطر الجنوبي من الوطن في تحقيق الوحدة، وتسويغ المبررات للأخطاء التي وقعت فيها تلك القيادة بإعلان مشروع الانفصال، وانتهاءً بالمراهنة على تجييش الشارع ضد النظام عبر اعتصامات مدنية تطالب بحق امتلاك مزيد من الصحف ووسائل الإعلام لأحزاب (اللقاء المشترك) في ساحة مجاورة لمبنى مجلس الوزراء بالعاصمة صنعاء، إلى جانب تحريك اعتصامات تطالب بما أسماه القيادي الاخواني محمد قحطان (حق النوم) وغيرها من الحقوق المعيشية والوظيفية في ساحة أخرى اختاروا لها مكاناً مزدحما بالسكان والمنازل والمحلات التجارية في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، الأمر الذي أسهم في إنتاج مشهد سياسي ذي أبعادٍ متعددة ومتناقضة، وصلت ذروتها بدخول مفردات جديدة على خط الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب (اللقاء المشترك) من شأنه تزييف الوعي، والتحضير للانقلاب على حقائق التاريخ والجغرافيا والإنسان في اليمن.

> ▯ أحزاب (اللقاء المشترك) تبدي ميولاً قوية لاستخدام بعض الآليات المدنية التي تتيحها العملية الديمقراطية لإثبات وجودها في الحياة السياسية، وتجاوز الخسائر التي تلحق بها على صعيد الممارسة الواقعية بعد كل محطة انتخابية، كتجسيد عملي لإصرارها على الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بكل السبل الممكنة. وتتجلى هذه الآليات في المعارك اليومية التي تحرص أحزاب (اللقاء المشترك) على خوضها ضد الحزب الحاكم في الفترات الفاصلة بين المواسم الانتخابية.

مما له دلالة مهمة إنّ حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يقود أحزاب (اللقاء المشترك) كان يضغط على قيادة الحزب الاشتراكي اليمني للانخراط في مشترك سياسي يستمد معطياته من المتغيرات التي حصلت بعد حرب صيف 1994م، على إثر أزمة سياسية عاصفة، كان حزب «الإصلاح» أحد صُنّاعها والخصم الرئيسي للحزب الاشتراكي اليمني فيها.

والمعلوم أنّ تلك الأزمة انتهت بحرب ضروس كان حزب (الإصلاح) ومجاهدوه من بين الذين قرعوا طبولها وخاضوا غمارها، وقد انتهت تلك الحرب بخروج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة إلى الشارع والمنافي، فيما كان حزب (الإصلاح) يسعى إلى إلغائه من الحياة السياسية ووراثة دوره ومكانه في المحافظات الجنوبية والشرقية والاستيلاء على ممتلكاته، ناهيك عن الممارسات والتجاوزات التي ارتكبتها القيادات الدينية والسياسية لهذا الحزب وبضمنها الاستيلاء على أراضي وعقارات ومزارع الدولة في المحافظات الجنوبية والشرقية ، باعتبارها من حقوق المشاركة في الحرب وغنائمها!!

وبوسع المحلل للخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب (اللقاء المشترك) خلال الفترة 1997م حتى أوائل عام 2007م ملاحظة أنّ الحزب الاشتراكي اليمني حرص على مراعاة متطلبات التحالف مع خصمه القديم من خلال تجنب إثارة قضية تصفية آثار حرب صيف 1994م بالصورة التي يريدها جناح آخر في الحزب كان يشدد على أولوية (إصلاح مسار الوحدة) على ما غيرها من المهام الماثلة أمام الحزب، حيث اتهم هذا التيار قيادة الحزب الاشتراكي اليمني بالتخلي عما تسمى (القضية الجنوبية) كأحد إفرازات حرب صيف 1994م بحسب مزاعم هذا التيار.

ولا يبرئ تيار إصلاح مسار الوحدة حزب التجمع اليمني للإصلاح من المسؤولية عن تجاهل قيادة الحزب الاشتراكي لما تسمى (القضية الجنوبية) باعتباره ليس شريكاً في تلك الحرب فحسب، بل وشريكاً في نتائجها.. ومن المفارقات المثيرة للتساؤل أنّ الحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح صاغا خطاباً سياسياً وإعلامياً مشتركاً طوال سنوات تحالفهما، حيث وافق الحزب تحت ضغط التحالف مع حزب (الاصلاح) على استبعاد مطالب تيار إصلاح مسار الوحدة من هذا الخطاب.. لكن هذين الحزبين أصبحا اليوم يقفان في موقع هذا التيار وغيره من دعاة المشاريع الانفصالية القديمة الأكثر خطورة ، لجهة تضمين الخطاب السياسي والإعلامي الراهن لأحزاب (اللقاء المشترك) مفردات غامضة ومموهة تتعلق بما تسمى (القضية الجنوبية)، و(إصلاح مسار الوحدة) !!

و يبقى القول حين نقول إن حزب التجمع اليمني للإصلاح كان أول من بادر إلى إثارة ما تسمى (القضية الجنوبية) وإعادة الاعتبار لدور قادة الحزب الاشتراكي في صنع الوحدة، عبر تصريحات مثيرة للجدل أطلقها الأستاذ محمد قحطان والشيخ حميد الأحمر أثناء زيارة قام بها الأول لعدن والثاني للضالع في مطلع عام 2007م ، تدشيناً لمرحلة جديدة من التجاذبات والاستقطابات السياسية والحزبية التي تميزت هذه المرة باندفاع خطير نحو المراهنة على خيارات انقلابية مجهولة العواقب. لكن حزب التجمع اليمني للاصلاح بما هو القائد الميداني لتكتل احزاب المعارضة المنضوية في تكتل (اللقاء المشترك) يدهشنا أكثر فاكثر عندما يظهر في المشهد السياسي ليس فقط كمهندس فاعل لمشروع سياسي يستهدف التراجع عن الديمقراطية والالتفاف على صناديق الاقتراع من خلال تكتيك اللجوء الى الشارع ، بل بوصفه المهندس الاستراتيجي لمخطط انقلابي ، يضع في مقدمة أهدافه إسقاط السلطة المنتخبة عبر (ثورة شعبية سلمية) ، تنطلق من الشوارع الى قصر الرئاسة والبنك المركزي اليمني بوصفهما الهدف الأكبر للنخب والاوليغارشيات التي تراهن على خيارات انقلابية عبر الشوارع، وهو ما سنتناوله في الحلقة القادمة من هذا المقال.

> ▯ الحراك السياسي لأحزاب (اللقاء المشترك) سعى الى تأزيم الحياة السياسية من خلال إثارة قضية الوحدة وظروف تحقيقها والمشاكل الناجمة عن أزمة 1993م وحرب صيف 1994م، مروراً بنزول بعض قيادات (اللقاء المشترك) إلى المحافظات الجنوبية في زيارات ميدانية تناولت الإشادة والتذكير بدور قيادة الشطر الجنوبي من الوطن في تحقيق الوحدة، وتسويغ المبررات للأخطاء التي وقعت فيها تلك القيادة بإعلان مشروع الانفصال، وانتهاءً بالمراهنة على تجييش الشارع ضد النظام.

عن / صحيفة (26 سبتمبر)